

## وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالى ٢٠٠٠

### رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛  
وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛  
وعلى ماقرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية بجلسته المنعقدة فى ٢٠٠١/٨/٥ لاعتماد الحساب الختامى للاتحاد للعام المالى ٢٠٠٠ ؛  
وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٣/٤/١٩ ؛

### قرر:

**مادة ١ -** اعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠٠٠ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٦٩.٩٨٩ جنيهاً (اثنان مليون وستمائة وتسعون ألفاً وتسعمائة وتسعة وثمانون جنيهاً لاغير) وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٢١٨٥٤١٦,٤٠ جنية (اثنان مليون ومائة وخمسة وثمانون ألفاً وأربعمائة وستة عشر جنيهاً وأربعون قرشاً لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٠٥٥٧٢,٦٠ جنية (خمسمائة وخمسة آلاف وخمسمائة واثنان وسبعون جنيهاً وستون قرشاً لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٠/١٢/٣١ مبلغ ٢٥٤٣٠٠٥,٥٠ جنية (اثنان مليون وخمسمائة وثلاثة وأربعون ألفاً وخمسة جنيهاً وخمسة قروش لاغير) .

**مادة ٢ -** ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٤/١٩

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب